المجلد 30، العدد 59، شعبان 1447هـ / يناير 2026م

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة

بحوث ودراسات

- جريمة الاعتداء على المال العام في الفقه والقانون النافذ في فلسطين — سليم علي الرجوب، سمير محمد عواودة
- زيادات ابن السُّبْكيّ ومخالفاته في "جَمْع الجَوامِع" على "منهاج الوصول" للبيضاوي في مسائل الأمْر — إدريس بن أحمد بن سالم المعيني، محمد سعيد بن خليل المجاهد
- القيادة والوعي في المنهج الدعوي النبوي: دراسة في مقومات التأثير الدعوي المعاصر — سيف بن سالم بن سيف الهادي
- مقاصد الإفتاء: دراسة في المصطلح والأصول والضوابط والتطبيقات في المستجدات المصرفية — محمد عبد الله راشد البذالي
- اعتراضات هارون بن موسى القرطبي (401هـ) على المبرِّد (285هـ) في نقوده على سيبويه (180هـ): عرض وتحليل — مهنَّد عمررنَّة
- تطبيقات المعيار الذاتي في نظرية التعسف في استعمال الحق وفقاً للقانون المدني الأردني: عرض وتحليل — ياسمين محمد خالد منصور
- توظيف عادات القرآن الكريم في تفسير الآيات عند طه جابر العلواني — طوبى يلديزباكان، زياد الدغامين
- عبد الحسين العُبَيدي وموقفه من صحيح البخاري في كتاب: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل": دراسة تحليلية تقويمة للأحاديث المتّهمة بقصص خيالية طريفة — عدي حزمي بن محمد روسلي
- منهج الإصلاح في رسالات الأنبياء لمواجهة الفساد: دراسة قرآنية تحليلية — زبير سلطان

ISSN 1823-1926

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد الثلاثون	شعبان 1447هـ / يناير 2026م	العدد التاسع والخمسون

رئيسة التَّحرير

أ. د. رحمة أحمد الحاج عثمان

مدير التَّحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

المحرر المشارك

د. نور سفيرة بنت أحمد سفيان

د. محمد أنور بن أحمد

المحرر اللغوي

د. عبد الرَّحمن بن عبد الكريم العثمان

هيئة التَّحرير

أ. د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ. داتين د. روسني حسن

أ. د. محمد أكرم لال دين

أ. د. يمنى طريف خولي

أ. د. عاصم شحادة علي

أ. د. فؤاد عبد المطلب

أ. د. محمد أوزشنل

أ. د. علي صالح الشايع

أ. د. أكمل خضيري عبد الرحمن

أ. د. أحمد راغب أحمد محمود

أ. م. د. عبد الرحمن حللي

د. عبد الرحمن الحاج

د. مروة فكري

د. همام الطباع

الهيئة الاستشارية

محمد داود بكر ـــــ ماليزيا — عبد الرحمن بودرع ـــــ المغرب
فتحي ملكاوي ـــــ الأردن — عبد المجيد النجار ـــــ تونس
محمد بن نصر ـــــ فرنسا — علي القرة داغي ـــــ العراق
محمود السيد ـــــ سوريا — عبد الخالق قاضي ـــــ أستراليا
محمد الطاهر الميساوي ـــ تونس — داود الحدابي ـــــ اليمن
مجدي حاج إبراهيم – ماليزيا — نصر محمد عارف ـــــ مصر

وليد فكري فارس – مصر

Advisory Board

Mohd Daud Bakar, Malaysia — Abderrahmane Boudra, Morocco
Fathi Malkawi, Jordan — Abdelmajid Najjar, Tunisia
Mohamed Ben Nasr, France — Ali al-Qaradaghi, Iraq
Mahmoud al-Sayyed, Syria — Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Mohamed El-Tahir El-Mesawi, Tunis — Dawood al-Hidabi, Yemen
Majdi Haji Ibrahim, Malaysia — Nasr Mohammad Arif, Egypt
Waleed Fekry Faris, Egypt

© 2026 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

الترقيم الدولي ISSN 1823-1922 & eISSN: 2600-9609

مراسلات المجلة Correspondence
Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6421-5074/5541
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6421-5014, Fax: (+603) 6421-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
The views published in the journal represent the opinions

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد الثلاثون شعبان 1447هـ / يناير 2026م العدد التاسع والخمسون

المحتويات

كلمة التَّحرير	رئيس التحرير	8-5
بحوث ودراسات		
▪ جريمة الاعتداء على المال العام في الفقه والقانون النافذ في فلسطين	سليم علي الرجوب سمير محمد عواودة	46-9
▪ زيادات ابن السُّبْكيّ ومخالفاته في "جَمْع الجَوامِع" على "منهاج الوصول" للبيضاوي فِي مسائل الأمْر	إدريس بن أحمد بن سالم المعيني محمد سعيد بن خليل المجاهد	66-47
▪ القيادة والوعي في المنهج الدعوي النبوي: دراسة في مقومات التأثير الدعوي المعاصر	سيف بن سالم بن سيف الهادي	108-67
▪ مقاصد الإفتاء: دراسة في المصطلح والأصول والضوابط والتطبيقات في المستجدات المصرفية	محمد عبد الله راشد البذالي	138-109
▪ اعتراضات هارون بن موسى القرطبي (401هـ) على المبرّد (285هـ) في نقوده على سيبويه (180هـ) عرضٌ وتحليلٌ	مهنَّد عمر رنَّة	169 -139
▪ تطبيقات المعيار الذاتي في نظرية التعسف في استعمال الحق وفقاً للقانون المدني الأردني: عرض وتحليل	ياسمين محمد خالد منصور	194 -171
▪ توظيف عادات القرآن الكريم في تفسير الآيات عند طه جابر ا العلواني	طوبى يلديزباكان زياد الدغامين	224-195
▪ عبد الحسين العُبَيدي وموقفه من صحيح البخاري في كتاب: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل": دراسة تحليلية تقويمة للأحاديث المتّهمة بقصص خيالية طريفة	عدي حزمي بن محمد روسلي	262-225
▪ منهج الإصلاح في رسالات الأنبياء لمواجهة الفساد: دراسة قرآنية تحليلية	زبير سلطان	312-263

ترتيب البحوث في المحتويات حسب وصولها واستكمالها

Arranging the research papers in the contents according to their arrival and completion

بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 30، العدد 59
شعبان 1447هـ/ يناير 2026م، ص 139-169
حقوق الطبع محفوظة لـ IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
International Islamic University Malaysia
ISSN: 1823-1926 (Print)
eISSN: 2600-9609 (Online)

اعتراضات هارون بن موسى القرطبي (401 هـ) على المبرِّد (285 هـ) في نقوده على سيبويه (180 هـ): عرضٌ وتحليلٌ

The Objections of Hārūn ibn Mūsā al-Qurṭubī (d. 401 AH) to al-Mubarrad (d. 285 AH) in His Critiques of Sībawayh (d. 180 AH): A Presentation and Analysis

مهنَّد عمر رنَّة *

[قُدّم للنشر 2025/7/7 – أُرسل للتحكيم 2025/7/16م – قُدّم بعد التعديل 2026/1/5م - قُبل للنشر 2026/1/7م]

ملخص البحث

تناول عدد من علماء النحو البارزين كتاب سيبويه بالنقد والمراجعة، إما بتصحيح ما رأوه من أخطاء، أو بإكمال ما اعتبروه نقائص. وكان من أبرز هؤلاء: المبرد (285هـ)، الذي وجَّه نقودًا صريحة لبعض آراء سيبويه النحوية. وقد تصدى له هارون بن موسى القرطبي (401هـ)، أحد علماء الأندلس في القرن الخامس الهجري، في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه)، معترضًا على تلك الانتقادات ومدافعًا عن سيبويه. بلغ عدد اعتراضات القرطبي سبعة، اختير منها في هذا البحث أربعة نماذج، وقد دُرست دراسة مفصلة باستخدام منهج وصفي تحليلي، إذ يعرض البحث آراء سيبويه، ونقود المبرد، واعتراضات القرطبي، مع مناقشة آراء علماء آخرين تناولوا المسائل ذاتها، ثم يُرجِّح بين الأقوال بحسب ما تقتضيه الشواهد اللغوية والأدلة النحوية. وتوصّل البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها: أن اعتراضات القرطبي لم تكن دفاعًا تقليديًا عن سيبويه، بل قامت على وعي نحوي

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. البريد الإلكتروني: muhanndrannah@iium.edu.my

دقيق، وموازنة علمية بين الأقوال، وأن بعض نقود المبرِّد وُجِّهت من منطلق منهجي مختلف لا من خلل في أصول نظرية سيبويه. كما أبرز البحث إسهام القرطبي في ترسيخ منهج نقدي قائم على التحليل والاستدلال، مما يبرز مكانته في تاريخ النقد النحوي ويكشف عن بعدٍ فاعل في تلقي كتاب سيبويه ومناقشة قضاياه.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، سيبويه، المبرد، هارون بن موسى القرطبي، النقد النحوي.

Abstract

Several prominent grammarians approached *Sībawayh's Book* with criticism and revision, either by correcting what they perceived as errors or by completing what they regarded as deficiencies. Among the most notable of these was al-Mubarrid (d. 285 AH), who directed explicit criticisms at some of Sībawayh's grammatical views. These criticisms were countered by Hārūn ibn Mūsā al-Qurṭubī (d. 401 AH), one of the Andalusian scholars of the fifth century AH, in his work *Sharḥ ʿUyūn Kitāb Sībawayh*, where he objected to those critiques and defended Sībawayh. The number of al-Qurṭubī's objections amounts to seven, of which four models were selected for this study. These were examined in detail using a descriptive–analytical methodology, whereby the study presents Sībawayh's views, al-Mubarrid's criticisms, and al-Qurṭubī's objections, alongside a discussion of the opinions of other scholars who addressed the same issues. The study then weighs and prefers between the views in light of linguistic evidence and grammatical proofs. The research arrived at a set of findings, most notably that al-Qurṭubī's objections were not a form of conventional or uncritical defense of Sībawayh; rather, they were grounded in precise grammatical awareness and a rigorous scholarly comparison of opinions. It also showed that some of al-Mubarrid's criticisms stemmed from a different methodological approach rather than from any flaw in the foundational principles of Sībawayh's theory. Moreover, the study highlights al-Qurṭubī's contribution to consolidating a critical method based on analysis and reasoning, which underscores his position in the history of grammatical criticism and reveals an active dimension in the reception of *Sībawayh's Book* and the discussion of its issues.

Keywords: Arabic grammar, Sībawayh, al-Mubarrid, Hārūn al-Qurṭubī, grammatical critique.

مقدِّمَة

شهدت بلاد الأندلس تألُّقًا في الدراسات النحوية والصرفية بما حفلت به من نحاة بارزين وأئمة مؤلفين، تركوا مؤلفات شهيرة أثرتِ النحو والصرف بمختلف الآراء، فاشتَهر جماعة من العلماء في شتى مدن الأندلس، مثل ابن الطراوة (538هـ)، والشَّلَوْبِين (645هـ)، وابن

أبي الربيع (688هـ)، وابن عصفور (669هـ)، وابن الضائع (680هـ)، وغيرهم.

وكان من خلفهم نحاة دونهم في الشهرة، لم يذع لهم صيت، مع أنهم أسهموا في دفع عجلة الدراسات النحوية والصرفية في الأندلس، ومن هؤلاء أبو نصر هارون بن موسى القرطبي (401هـ)، الذي عاش في فترة خصيبة في تاريخ النحو الأندلسي وأدلى بدلوه في التأليف، فكان له (تفسير عيون كتاب سيبويه)، الذي لم يصل إلينا غيره من مؤلفاته.

ولا شكَّ في أن الاعتراضات النحوية قد لقيت اهتمامًا كبيرًا من النحويين قديمًا وحديثًا، فسيبويه (180هـ) وهو إمام النحويين، اعترض أستاذه الخليل (170هـ) في بعض المسائل، واعترضه الكسائيُّ (189هـ) في المسألة الزنبوريَّة، والمبرد (289هـ) في مسائل عديدة، حتى ألَّف ابن ولاد (332هـ) كتابه (الانتصار) ردًّا على المبرد وانتصارًا لسيبويه، واعترض ابن السراج (316هـ) الفرَّاءَ (207هـ) في بعض المسائل، واعترض ابنُ السيد البطليوسي (521هـ) الزجاجيَّ (340هـ) في أمور عديدة، وعلى دربهم سار أبو نصر القرطبي؛ حيث اعترض كثيرًا من النحويين –ومنهم المبرد– في كتابه شرح عيون كتاب سيبويه.

ويُعدَّ (كتاب سيبويه) أحد الركائز الأساسية في التنظير النحوي العربي. وعلى الرغم من مكانته التأسيسية، لم يتردد النحويون المتأخرون في فحصه ونقده، سعيًا إلى تهذيب عباراته أو تصحيح ما رأوه من خلل فيه، وكان المبرِّد –أحد أئمة مدرسة البصرة النحوية– من الذين وجهوا انتقادات إلى بعض ما ورد في (الكتاب).

في المقابل، وقف هارون بن موسى القرطبي، العالم الأندلسي المعروف في القرن الخامس الهجري، مدافعًا عن سيبويه، معترضًا على نقود المبرِّد في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه)، وتُظهر اعتراضاته تفاعلًا دقيقًا مع كل من رأي سيبويه ونقد المبرِّد، وتُمثّل مثالًا مهمًّا على الحوار العلمي بين أقطاب النحو البصريين والأندلسيين، ويكشف عن استقلالية المدرسة الأندلسية في النظر والنقد.

وتتمثَّل إشكالية هذا البحث في الوقوف على طبيعة اعتراضات هارون بن موسى القرطبي على المبرِّد، وبيان منهجه في الردِّ، ومدى وجاهة هذه الاعتراضات من الناحية

النحوية، ومدى إسهامها في تطوُّر النقد النحوي العربي. وانطلاقًا من هذه الإشكالية، هَدَفَ البحث إلى دراسة أربعة نماذج مختارة من اعتراضات القرطبي، وتحليلها تحليلًا مقارنًا بين آراء سيبويه، ونقود المبرد، وردود القرطبي، مع مناقشة آراء عدد من النحويين في المسائل نفسها، وصولًا إلى ترجيح الرأي الأقرب إلى أصول العربية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول جانبًا دقيقًا ومهمًّا من جوانب التراث النحوي العربي، يتمثَّل في التفاعل النقدي بين أعلام النحو عبر العصور، وتحديدًا في القرون الثلاثة الهجرية الأولى وما تلاها. إذ تمثِّل اعتراضات هارون بن موسى القرطبي على المبرِّد حلقة علمية في سلسلة تلقي (كتاب سيبويه)، وتبرز جهود المدرسة الأندلسية في صون التراث النحوي والدفاع عنه، مع ما اتسمت به من استقلالية في الرأي ودقة في التحليل.

وقد وقع الاختيار على هذا الموضوع لعدة أسباب، أبرزها قلَّة الدراسات المعمقة التي تناولت اعتراضات القرطبي بوصفها ردًّا علميًّا على المبرِّد، بالرغم من أهمية هذه الاعتراضات في توضيح مناهج النقد النحوي وتطوُّرها. كما أن دراسة هذه النصوص تمكِّن من فهم أعمق لطبيعة الخلافات النحوية وآليات الترجيح بين الآراء، وتكشف عن جوانب من شخصية القرطبي العلمية ومنهجه في التعامل مع النصوص النحوية. ومن ثم، فإن هذا البحث يسعى إلى سدِّ ثغرة في المكتبة النحوية، وفتح أفق جديد أمام الباحثين في مجال الدراسات اللغوية والنقدية للنصوص التراثية.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية، من أبرزها:

1. بيان منهج هارون بن موسى القرطبي في تعامله مع نقود المبرِّد على آراء سيبويه، من خلال الكشف عن طبيعة اعتراضاته ومضامينها.

2. تحليل المسائل النحوية المختلف فيها بين سيبويه والمبرّد والقرطبي، عبر تقديم دراسة مقارنة تُسهم في توضيح المواقف المختلفة وآليات الترجيح.
3. إبراز القيمة العلمية لكتاب (شرح عيون كتاب سيبويه) في مجال النقد النحوي.
4. الإسهام في إثراء الدراسات النحوية المعاصرة من خلال إعادة قراءة النصوص التراثية قراءة تحليلية.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على استقراء آراء سيبويه كما وردت في (الكتاب)، وتحليل نقود المبرّد الواردة في مؤلَّفاته، ودراسة ردود هارون بن موسى القرطبي في (شرح عيون كتاب سيبويه). وحُلِّلت المسائل النحوية المختارة ضمن إطار علمي موضوعي، يستند إلى أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين عند الحاجة. وقدمت كل مسألة محل الاعتراض عبر ثلاث مراحل:

1. عرض رأي سيبويه: استعراض المسألة النحوية من خلال (الكتاب).
2. نقد المبرّد: تحليل اعتراض المبرد على رأي سيبويه.
3. رد القرطبي: دراسة اعتراض هارون بن موسى القرطبي وتبريراته.

ويُضاف إلى ذلك عرض لأقوال علماء آخرين ممن تناولوا المسائل نفسها، ثم يُختتم كل نموذج بترجيح الرأي الأقرب إلى الصواب بحسب القواعد النحوية والأصول اللغوية، اعتمادًا على معايير السماع، والقياس، والاطراد، وقوة التعليل النحوي، وموافقة الاستعمال العربي الفصيح.

حدود البحث

ينحصر نطاق هذا البحث في دراسة أربعة نماذج مختارة من اعتراضات هارون بن موسى القرطبي على المبردِّ، الواردة في (شرح عيون كتاب سيبويه). وقد اختُيرت هذه النماذج بناءً على معيار تنوُّع القضايا النحوية، ووضوح البناء الجدلي بين الأطراف الثلاثة (سيبويه–

المبرِّد–القرطبي)، مع مراعاة تمثيلها لأنماط مختلفة من المسائل النحوية، ولم يشمل البحث جميع اعتراضات القرطبي، نظرًا إلى اعتبارات الحجم والتركيز، كما لم يتناول السياق التاريخي الكامل لكلِّ شخصية، إلا بقدر ما يخدم التحليل النحوي.

الدراسات السابقة

حظيت جهود أبي نصر هارون بن موسى القرطبي في شرح كتاب سيبويه والدفاع عنه باهتمام عدد من الباحثين المعاصرين، ولا سيما في إطار تلقي المدرسة الأندلسية للتراث النحوي البصري. ومن الدراسات التي وقفت على هذا الجانب ما يأتي:

تناول محمود فوزي عبد الله الكبيسي في دراسته المعنونة: "سيبويه بعيون أندلسية: أبو نصر هارون بن موسى القرطبي أنموذجًا"[1] جهود علماء الأندلس في شرح كتاب سيبويه وتلقيه، مسلطًا الضوء على مكانة أبي نصر القرطبي بوصفه أحد المدافعين عن سيبويه في مواجهة بعض نحاة المشرق. وقد عرضت الدراسة ترجمة موجزة للقرطبي، وبيَّنت مظاهر عنايته بكتاب سيبويه، وانتصاره له في شرح عيون كتاب سيبويه من خلال نماذج مختارة من المسائل. غير إن الدراسة جاءت في إطار عام يُبرز موقف القرطبي الدفاعي، دون التوسع في تحليل اعتراضاته على المبرّد بوصفها خلافًا نحويًّا ذا أثر منهجي.

كما بحث مصطفى إبراهيم وعصام الكوسى القيمة العلمية لسيبويه عند أبي نصر القرطبي،[2] من خلال دراسة نماذج من المسائل التي انتصر فيها القرطبي لسيبويه على مخالفيه. وقد أبرزت الدراسة مكانة القرطبي بين شُرّاح الكتاب، وركَّزت على البعد المنهجي في شرحه، إلا أنها لم تُفرد اعتراضاته على المبرِّد بالدراسة المستقلة، ولم تتناول أثر هذه الاعتراضات في توجيه القواعد النحوية.

---

[1] محمود فوزي عبد الله الكبيسي، "سيبويه بعيون أندلسية: أبو نصر هارون بن موسى القرطبي أنموذجًا"، *Route Educational & Social Science Journal (RESS Journal)*، م7، ع7، يوليو 2020م، ص ص24- 48.

[2] مصطفى إبراهيم، وعصام الكوسى، "انتصار أبي نصر القرطبي لسيبويه على مخالفيه في كتابه شرح عيون كتاب سيبويه: دراسة بعض المسائل أنموذجًا"، **مجلة الذاكرة**، م1، ع10، 2022م، ص ص28- 43.

وفي دراسة حديثة، تناول غازي بن خلف العتيبي في بحثه الموسوم: "الاستدلال بعبارة الكتاب على بيان مراد سيبويه: شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي (ت401هـ) أنموذجًا"[1] منهج القرطبي في تفسير عبارات سيبويه وبيان مراده، من خلال تتبع النصوص التي استدلَّ بها من كتاب سيبويه نفسه، وأثر ذلك في فهم المسائل النحوية. وقد أفادت هذه الدراسة في إبراز منهج الاستدلال عند القرطبي، لكنها انصرفت إلى الجانب التفسيري والبياني، دون التركيز على طبيعة الخلافات النحوية بينه وبين المبرِّد.

ومن خلال استعراض هذه الدراسات، يتبيَّن أنها أسهمت في إبراز مكانة أبي نصر القرطبي وجهوده في شرح كتاب سيبويه والدفاع عنه، غير إنها لم تتناول اعتراضاته على المبرِّد دراسةً تحليلية تُعنى ببيان معايير الترجيح، والأثر النحوي المترتب على هذه الاعتراضات في بناء القاعدة النحوية. ومن هنا يأتي هذا البحث ليسدَّ هذه الفجوة، من خلال دراسة أربعة نماذج مختارة من اعتراضات القرطبي على المبرِّد، وتحليلها في ضوء الأصول النحوية ومعايير الترجيح المعتمدة.

أولاً: هارون بن موسى القرطبي[2]

أ. اسمه ونسبه وكنيته:

هو هارون بن موسى بن صالح بن جَنْدَل القيسي القرطبي، وكنيته أبو نصر. وفي هذا

---

[1] غازي بن خلف العتيبي، "الاستدلال بعبارة الكتاب على بيان مراد سيبويه: شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي (ت401هـ) أنموذجًا"، **مجلة العلوم العربية**، ع71، ربيع الآخر 1445هـ، ص ص13- 94.

[2] تنظر ترجمته في: ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك، **كتاب الصلة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط1، 1410هـ-1989م)، ص942؛ والقفطي، علي بن يوسف، **إنباه الرواة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1406هـ-1986م)، ج362/3؛ والصفدي، خليل بن أيبك، (764هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1420هـ-2000م)، ج124/27؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1384هـ-1965م)، ج321/2؛ وخير الدين الزركلي، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 2002م)، ج63/8؛ وعمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت)، ج51/4؛ وألبير حبيب مطلق، **الحركة اللغوية في الأندلس**، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، 1967م)، 243، 344.

إشارة إلى أصله العربي وانتسابه إلى قبيلة قيس.

ب. شيوخه وتلاميذه:

أخذ العلم عن القالي (356هـ) والرَّباحي (358هـ) وأبي عيسى الليثي (467هـ)، ومن تلامذته: أبو عمر الطلمنكي (429هـ)، والخولاني محمد بن عبد الله بن غلبون (448هـ) وابن الغراب أبو بكر محمد بن موسى البطليوسي (460هـ) وأبو عمر ابن عبد البر (463هـ)[1].

ج. صفاته ومنزلته:

جاء في كتاب الصلة: "رَوَى عنه الخولاني، وقال: كان رجلاً صالحًا، منقبضًا، مقتصدًا، مُسْمِنًا، عاقلاً، مهيبًا، صحيح الأدب، يختلف إليه الأحداث ووجوه الناس. وكان من الثقات في دينه، وعلمه، ولقي شيوخًا أجلَّة في العِلم والآداب، وسَمِعَ منهم، وروى عنهم"[2].

د. مصنفاته:

لم تذكر المصادر التي ترجمت له إلا مصنَّفًا واحدًا لأبي نصر القرطبي هو: شرح عيون كتاب سيبويه.

هـ. وفاته:

اتفقت المصادر على أنه توفي بقرطبة سنة (401هـ).

ثانيًا: شرح عيون كتاب سيبويه

لم يضع أبو نصر القرطبي مقدِّمة لكتابه يبيّن الغرض منه أو دوافع تأليفه، أو تحدَّد منهجه، وإنما بدأ بموضوع الكتاب مباشرة، يقول: "بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآله وسلم، قال أبو نصر هارون بن موسى في قول أبي بشر عمرو بن سيبويه –رحمه الله–

---

[1] ينظر: ابن بشكوال، **كتاب الصلة**، ص942؛ والقفطي، **إنباه الرواة**، ج362/3، والصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج124/27، والسيوطي، **بغية الوعاة**، ج321/2، ومطلق، **الحركة اللغوية في الأندلس**، 243، 344.

[2] ينظر: **كتاب الصلة**، ص942.

هذا باب علم ما الكلم من العربية".

غير إنه لم يشرح جميع أبواب كتاب سيبويه، بل اختار منها ما رأى أنها تحتاج إلى تفسير وتفصيل، واقتصر على الغامض بحسب ما يراه غامضًا، فشرح المشكل من كتاب سيبويه، وفي هذا إشارة مهمة إلى أنّ الكتاب كان معروفًا مشهورًا بين الدارسين، فلا حاجة لشرحه كاملاً.

أما طريقته في الشرح، فكان يبدأ بذكر كلام سيبويه معزوًا إلى بابه، ثم يذكر النص كاملاً أو شطرًا منه أو عبارة أو آية قرآنية أو بيت شعر، ثم يبدأ التعليق عليها شرحًا وإيضاحًا وإضافة، وفي الغالب اتَّبع أبو نصر منهجًا واحدًا في شرحه، فهو يبدأ كل فقرة بإيراد عبارة سيبويه مكتملة أو مقتضبة، ويبدؤها بقوله: (قوله)، أما الشرح فإنه يبتدئ بقوله: (قال أبو نصر). وقد وقف أبو نصر القرطبي من كتاب سيبويه موقف الناقل الشارح لكلامه، الذاهب لمذهبه في معظم آرائه.

ثالثًا: اعتراضات أبي نصر القرطبي على المبرِّد في نقوده على سيبويه

عكف أبو نصر على كتاب سيبويه يدرسه، ويقارن بين مسائله ونصوصه ويمعن النظر في عيونه ومشاكله، وقد أدى به طول النظر في الكتاب أن اتخذ من صاحبه مثله الأعلى، فراح يدافع عن آرائه، ويفسر وجهة نظره، ويرد آراء المخالفين واعتراضاتهم ونقودهم في كثير من المسائل التي عالجها في شرحه، حتى إنه في بعض المواضع، لا يذكر المسألة إلا ليرد عنها اعتراض معترض، أو نقد ناقد، أو استدراك مستدرك، أو مخالفة مخالف.

وقد تناولت ردود أبي نصر على المبرد أكثر من سبعة مواضع، أذكر منها:

1. خبر (ما) النافية الحجازية

من الأسماء المنصوبة خبر ما النافية الحجازية، وقد دار النقاش في هذا الموضوع حول بيت الفرزدق: [البسيط]

فَـأَصْـــبَحُوا قَـدْ أَعَـادَ اللهُ نَعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْش وإِذْ مَـا مِثْلَهُم بَشَـــرُ[1]

إذ تعمل ما بشرطين: بقاء النفي، وتأخير الخبر[2]، فالخلاف في بيت الفرزدق هو: نصب (مثلهم) خبرًا لـ(ما) رغم تقدَّمه على اسمها (بشر)، فشرط إعمالها تأخير خبرها على اسمها، لذا يجب رفع خبرها (مثلهم) لعدم استيفائه شرط إعمالها.

قال أبو نصر القرطبي: "قوله: وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:[البسيط]

فَـأَصْـــبَحُوا قَـدْ أَعَـادَ اللهُ نَعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْش وإِذْ مَـا مِثْلَهُم بَشَـــرُ

وهذا لا يَكادُ يُعْرَفُ، كما أنَّ (لاتَ حينُ مناص) كذلك، و(ربَّ شيء هكذا)[3].

قال أبو نصر: زعم محمد ابن يزيد أن هذا التأويل غلط، واختار أن يكون (مثلهم) صفة مقدَّمة للنَّكرة نُصِب على الحال[4]"،[5] واعترض أبو نصر القرطبي على قول المبرد أنه: "يلزمه على هذا التأويل إذا قال: ما في الدنيا بشر مثلهم، على من جعل النكرة حالاً أن يحذف فيقول: ما بشر مثلَهم، ويُعملُ (في الدنيا) مضمرًا، ويلزمه إذا قال: فيها زيد جالسًا، أن يقول: زيد جالسًا، ويضمر (فيها). وقد قال سيبويه في (كم): "إنها لا تعمل مضمرة في

---

[1] ينظر، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: علي فاعور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ-1987م)، 167، وسيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ-1988م)، ج60/1، والمبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (مصر: وزارة الأوقاف، ط3، 1415هـ-1994م)، ج191/4.

[2] الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ-1984م)، ص105، والمرادي، حسن بن قاسم، **الجنى الداني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1992م)، ص323، 324.

[3] سيبويه، **الكتاب**، ج60/1.

[4] المبرد، **المقتضب**، ج191/4، 192.

[5] أبو نصر القرطبي، هارون بن موسى، **شرح عيون كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه هارون، (القاهرة: مطبعة حسان، ط1، 1404هـ-1984م)، ص55.

الموضعين"،[1] والظرف أضعف، ألا ترى أنه يلغى حتى يكون كأنه لم يذكر، و(كم) لا يكون فيها ذلك، فهي أقوى".[2].

فردَّ قول المبرد: إنَّه نصب على الحال المقدَّمة على النكرة، بأنّه لا يجوز؛ لأنَّه أتى بحال ولم يأت بعامل فيها، وأتى بمبتدأ ولم يأت بخبر له، وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه، ولا دلالة فيه على المحذوف، وأن معاني الحروف لا تعمل مضمرة.

وتابع أبو نصر القرطبي ردَّه على المبرد بأنه: "زعمَ أنَّ الفرزدق تميمي؛ فكيف يستعمل لغة أهل الحجاز؟[3] والجواب في ذلك، أن الفرزدق من علماء العرب بكلامهم، وممن يأتيه علماء أهل الحجاز، ووقف على لغاتهم، فحال أن يتوهم على مثله أنه لم يعرف لغة أهل الحجاز، ولا قرأ القرآن، وفيه: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[يوسف: 31] و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[المجادلة: 2]".[4]

تحرير المسألة

معنى قول سيبويه: "لا يكاد يُعرف"، أي: إعمال (ما) مع تقديم خبرها، قال السيرافي: "يعني: أن نصب مثلهم بشر"، على تقديم الخبر لا يُعرَف، كما أنّ "لاتَ حِينُ مَناصٍ"

---

[1] جاء في **الكتاب** 169/2: "ومع ذلك أنه لا يجوز لك أن تعمل كم وهي مضمرة في واحدٍ من الموضعين (الاستفهام أو الخبر)، لأنه ليس بفعل ولا اسم أخذ من الفعل، ألا ترى أنه إذا قال المسؤول: عبدين أو ثلاثة أعبد، فنصب على كم، أنَّه قد أضمر كم".

[2] القرطبي، **شرح عيون كتاب سيبويه**، ص55، 56.

[3] ورد هذا في: ابن ولاد، أحمد بن محمد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ–1996م) ص55.

[4] القرطبي، **شرح عيون كتاب سيبويه**، ص55، 56. وجاء في شرح أبيات مغني اللبيب: "قال النحاس: سألت أبا إسحاق عما قاله المبرد فقال: إنه لعمري من بني تميم، ولكنه مسلم قد قرأ القرآن، وقرأ فيه: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[يوسف: ٣١] وقرأ ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[المجادلة: ٢] فرجع إلى لغة من ينصب؛ فلا معنى للتشنيع بأنه من بني تميم". البغدادي، عبد القادر بن عمر، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، (بيروت: دار المأمون للتراث، ط2، 1414هـ)، ج159/2.

بالرفع قليل، لا يكاد يُعرف.[1] وقال المرادي (749هـ) مُبيِّنًا مراد سيبويه: "فهو لم يسمعه من العرب، إنما قال "وزعموا"، ثم قال: "وهذا لا يكاد يعرف"، فنفى المقاربةَ، والمقصود نفي العرفان.[2]

وقد اختلف النُّحاة في هذا البيت، فمنهم من أجاز رواية النصب ووجَّهها، ومنهم من لم ير إلا الرفع، وهذا بيانها:

رأى أبو علي الفارسي (377هـ) أن سيبويه قَدَّر انتصاب (مِثْلهم) أَنَّه خبرٌ لما نُصِبٍ مُقَدَّمًا كما يُنصب مُؤخَّرًا،[3] في حين أن كلام سيبويه يدلُّ على إنكاره. وردَّ المازني (247هـ) هذا القول المنسوب إلى سيبويه، جاء في مجالس العلماء للزجاجي: "قال أبو عثمان: زعم سيبويه في بيت الفرزدق... إن بعض العرب إذا قدَّم خبر (ما) نصب بها. وهذا وهم منه، لأنه قال: بعض العرب يشبه ما بليس، فكما يقدَّم خبر ليس كذلك يقدَّم خبر ما. وهذا لا يجوز، لأن ليس فعل، وما حرف جاءَ لمعنى، وكان القياس أن يكون ما بما بعده مبتدأ وخبرًا، وهي لغة بني تميم. قال سيبويه: ولغة بني تميم أقيس... وإنَّما (ما) مشبهة بـ(ليس) في لغة أهل الحجاز ما دام يُنفى بها، وإذا أوجبْتَ رجَعَتْ إلى أصلها وفارقت ليس".[4]

أما المبرد والمازني فذهبا إلى أنّه منتصب على الحال للخبر المضمر، كأنه في التقدير: وإذ ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم بشر، كما يقول: فيها قائمًا عمرو. يقول المبرد: "مثل قولك: فيها قائمًا رجل، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعول فيها،

---

[1] السيرافي، الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1429هـ-2008م)، ج330/1.

[2] المرادي، **الجنى الداني**، ص324.

[3] الفارسي، الحسن بن أحمد، **التعليقة**، تحقيق: عوض بن عوض القوري، (القاهرة: مطبعة الأمانة، ط1، 1410هـ-1990م)، ج95/1.

[4] ينظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1420هـ-1999م)، ص89، 90.

والمفعول يكون مقدَّمًا ومؤخَّرًا"[1]، وقد أورد الزجاجي تعليل المازني لما ذهب إليه بقوله: "كأنه صفة، فقدَّم الصفة على الموصوف، فنصبه على الحال، وذلك أن بعض العرب يجعل للنكرة حالاً، فإذا قدَّم الصفة على الموصوف نصبه؛ لأنه يجعل الحال للنكرة".[2]

وأورد الرماني (384هـ) ثلاثة أقوال لنصب (مثلهم) في بيت الفرزدق، ورأى أن قول المبرد والمازني أجود ما قيل في ذلك، فقال: "أحدها: أنه شاذ كشذوذ قولهم: ملحفة جديدة. قال سيبويه: وربَّ شيء هكذا، يعني في القلة والشذوذ، والثاني: أن الفرزدق – وهو تميمي– أراد أن يستعمل لغة الحجاز فغلط، فظن أنهم يعملون (ما) مع تقديم الخبر، كما يعملونها مع التأخير، والثالث: أن (بشرًا) ترفع بالابتداء وخبره محذوف، والمعنى إذ ما في الأرض مثلهم بشر، ونصب مثلهم على الحال، وكان قبل ذلك وصفًا لـ(بشر)، فلمّا قدِّم نصب، وهكذا حكم النكرة إذا تقدَّم وصفها عليها... وهذا أجود ما قيل".[3]

وقال ابنُ مالك (672هـ): "ورُدَّ على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق؛ لأنَّه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقًا، لكنه رفع (بشرًا) بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال. أو يكون تكلَّم الفرزدق بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يصب. والجواب عن الأول: أنَّ الحال فضلة، فحقُّ الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أنَّ الكلام هنا لا يتم بدون "مثلهم"، فلا يكون حالاً، وإذا انتفت الحالية تعيَّنت الخبرية. والجواب عن الثاني: أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلّة منه يشنّعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنُقِل؛ لتوفُّر الدواعي على التحدث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين

---

[1] المبرد، **المقتضب**، ج4، ص191، 192.

[2] الزجاجي، **مجالس العلماء**، ص90.

[3] الرماني، علي بن عيسى، **معاني الحروف**، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، ص61، 62.

والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم".[1] وللمبرد توجيه آخر إذ يقول: "فالرفع الوجه، وقد نَصبه بعض النَّحْوِيينِ وَذَهَب إِلَى أَنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، وَهَذَا خِطأً فَاحِشٌ وَغَلِطٌ بَيِّنٍ".[2]

ورأى الأعلم (476هـ) أن نصب (مثلهم) للضرورة لئلا يختلط المدح بالذم، قال: "والذي حَمَلَهُ عليه سيبويه أصحُّ عندي، وإن كان الفرزدق تميميًّا؛ لأنه أراد أن يُخلص المعنى من الاشتراك، فلم يُبال إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتَخْصينه. وذلك أنه لو قال: (وإذ ما مِثْلُهُم بَشَرٌ) بالرفع؛ لجاز أنْ يُتَوَهُمَ أَنه من باب (ما مِثْلُكُ أَحَدٌ) إذا نَفَيْتَ عنه الإنسانية والمروءَةَ، فإذا قال: (ما مِثْلَهُم بَشَرٌ) بالنَّصْبِ لم يُتَوَهُمْ ذلك، وخلص المعنى للمدح دونَ تَوَهم الذَّمَ، فَتَأمُلُهُ تَجِدْه صحيحًا. والشعر موضعُ ضَرورةٍ يُحْتَمَلُ فيه وَضْعُ الشَيء في غير موضعه، دون إحراز فائدة، ولا تحصيل معنى ولا تحصينه، فكيف مع وجود ذلك، وسيبويه –رحمه الله– مِمَّنْ يأخُذُ بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فلذلك وَجْهَهُ على هذا، وإنْ كانَ غَيرُهُ أَقرَبَ الى القياس في الظاهرِ".[3] وردَّ ابن عصفور هذا القول: "ومنهم من قال: إنما نصبه ضرورةً لئلا يختلط المدح بالذم، لأنك إذا قلت: ما مثلك أحداً، نفيت عنه الأحدية، فاحتمل أن يكون مدحًا وذمًّا، فإذا نصبت (مثلك) ورفعت (أحدًا) كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب (مثلهم) في البيت. وهذا باطل، لأنَّ ما قبله وما بعده يدلُّ على أنه قصد المدح".[4]

---

[1] ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، (القاهرة: دار هجر، ط1، 1410هـ–1990م)، ج373/1.

[2] المبرد، **المقتضب**، ج4، ص191.

[3] الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1415هـ–1994م)، ص85، 86.

[4] ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فواز الشعار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ–1998م)، ص56.

كما وجَّه أبو سعيد السيرافي انتصاب (مثلهم) على الظرف، يقول: "أن يكون (مثلهم) منصوبًا على الظرف: وإذ ما في حالهم وفي مكانهم في الرفعة بشر، كما تقول: وإذ ما فوقهم بشر، أي: فوق منزلتهم بشر، وإذا ما دونهم على الظرف".[1] ونسبه البغدادي (1093هـ) إلى الكوفيين، يقول: "وانتصابه عند الكوفيين على الظرف، أي: في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة... والكوفيون القائلون بنصب مثل على الظرف يقولون: أصله: ما بشر في مكان مثل مكانهم، ثم أنيبت الصفة عن الموصوف والمضاف إليه عن المضاف".[2] وردَّ ابن عصفور هذا القول، جاء في شرح الجمل: "ومنهم من قال: (مثل) منصوب على الظرف، وكأنَّه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: إذ ما مكانًا مثل مكانهم بشر، ثمَّ حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، فأعربت بإعرابه فصار: إذ ما مثل مكانهم بشر. وهذا باطل لأنه تقدَّم أنه لا يحذف الموصوف إلا إذا كانت الصفة خاصة، و(مثل) ليس من الصفات الخاصة، أو يتقدَّم ما يدلُّ على المحذوف".[3]

وأورد ابن عصفور وجهًا آخر، فقال: "ومنهم من قال: إنَّ (ما) هنا لم تعمل شيئًا، ولا شذوذ في البيت. وذلك أنها أضيفت إلى مبني، فبنيت على الفتح، بمنزلة قوله: (يومئذ) و(حينئذ)، وهو الصحيح".[4] وأيده البغدادي، يقول: "قال بعضهم: (مثلهم) ليس خبرًا لـ(ما)، وإنما هو خبر للمبتدأ مرفوع، لكنه بُني على الفتح لإضافته إلى مبني، فإنَّ المضاف إذا كان مبهمًا كـ(غير، ومثل، ودون)، وأضيف إلى مبني، بُني، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[الذاريات: ٢٣] فيمن فتح مثلًا"[(5)]، ورأى أن هذا أقرب الأقوال عنده.

---

[1] السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج329/1، 330.

[2] البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت)، ج133/4، 136.

[3] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ص57.

[4] المصدر السابق، ص57.

[5] البغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ج159/2.

الترجيح في المسألة

الراجح ما ذهب إليه المبرد متفقًا مع المازني أن مثلهم (بالنصب) حال، وأن خبر (ما) محذوف، وهو أولى بالقبول من قول بعضهم بخطأ الشاعر، وأنه غلط لأنه تميمي، فلا يجوز تخطئة الشاعر العربي الفصيح بمثل هذه الحجج، فعلى النحاة أن يتأولوا النصوص لتوافق قواعدهم، وهذا ما فعله المازني وتبعه المبرد فأخرجا البيت من دائرة الخطأ والشذوذ والضرورة.

2. إعمال صيغة المبالغة على وزن (فَعِلٍ) و(فَعِيل)

حمل أهل النحو صيغ المبالغة في عملها على اسم الفاعل لكونها محولة عنه، وقد اختلف النحاة فيما بينهم فيما يعمل من صيغ المبالغة، فقسَّموا أوزان المبالغة إلى قسمين: قسم اتفقوا على أنه يعمل عمل اسم الفاعل، وقسم فيه خلاف. "قال الرضي: أبنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة، وهذه الثلاثة مما حول إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة"،[1] وهي (فعَّال، ومفعال، وفعول).

إذن يتفق البصريون على إعمال أوزان المبالغة الثلاث (فعّال، ومفعال، وفعول)، ولكنهم اختلفوا فيما يتعلق بإعمال (فعيل، وفعل)، فمذهب سيبويه إعمالها، ومذهب المبرد أنه لا يجوز ذلك. وهو ما ذكره أبو نصر القرطبي من إجازة سيبويه إعمال صيغة المبالغة (فَعِلٍ)، ونقل تغليط المبرد لسيبويه في هذا، وردَّ عليه.

قال أبو نصر القرطبي: "قوله: ومما جاء على (فعل) قوله:[الكامل]

حَـذِرٌ أُمُـورًا لا تُضِـــيرُ وَآمِـنٌ مَـا لَـيْسَ مُـنْـجِـيـهِ مِـن الأَقْـدَارِ[2]

حكى المبرِّد عن المازني أنه قال: أخبرني أبو يحيى اللاحقي قال: سألني سيبويه عن

[1] الرضي، **شرح الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر (ليبيا، جامعة قار يونس، 1975م)، ج421/3.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج113/1.

(فَعِل) إن كان يتعدَّى فوضعت له هذا البيت:

حَـذِرٌ أُمُـوْرًا لا تَضِـــيرُ وَآمِـنٌ مَـا لَـيْـسَ مُـنْـجِـيـهِ مِـن الأَقْـدَارِ

فسبق إلى محمد بن يزيد حين قال: فوضعت له هذا البيت، أن شاعره اللاحقي وضعه لذلك، وهذا ضعيف في التأويل، وكيف يصلح أن ينسب اللاحقي إلى نفسه ما يضع منه ولا يحل؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في وهو عليهم وصحة نقلهم؟ وإنما أراد اللاحقي فوضعت له هذا البيت فرويته له قوله:[البسيط]

حتَّى شَـــآهـا كليـلٌ مُوهِنًـا عَمِـلٌ بَاتَـتْ طِـرَابًا وَبَاتَ الـلـيـلَ لَمْ يَـنَـم

زعم الرادّ عليه أيضًا أن (موهنًا) ظرف،[1] وهو على ما ذكرنا في فساد المعنى، والكليل ههنا البرق، والموهن وقت من الليل، ولو كان ظرفًا لوصف البرق بالضعف في لمعانه، وإذا كان بهذه الصفة فكيف يشوقها وهو لا يدل على المطر، ولكن البرق إذا تكرر في لمعانه واشتد ودام دل على المطر وشاق وأتعب الموهن في ظلمته؛ لأنه كلما هب ذهبت الظلمة، ثم ترجع إذا فتر البرق، ثم تذهب إذا لمع، فلذلك عدى الشاعر الكليل إلى الموهن. وقوله: باتت طرابًا – يعني الوعول – وهي التي شآها البرق إلى صب مائه بتكرار لمعانه، وطربها أنما هو لذلك، وبات البرق مع ذلك لا ينام، ولا يزال يهب، ونومه فتوره، وهو على ما شرحناه لا يعد فتورًا".[2]

تحرير المسألة

نقل أبو نصر القرطبي استشهاد سيبويه لعمل (فَعِلٍ) بـ(حَذِرٍ) في قول الشاعر:

حَـذِرٌ أُمُـوْرًا لا تَضِـــيرُ وَآمِـنٌ مَـا لَـيْـسَ مُـنْـجِـيـهِ مِـن الأَقْـدَارِ

[1] المبرد، **المقتضب**، ج114/2.

[2] القرطبي، **شرح عيون كتاب سيبويه**، ص79-81.

فقد عملت (حَذِرٍ) في (أمورًا) فنصبتها وهي عَلَى وَزْنِ (فَعِلٍ).

والبيت الذي استشهد به سيبويه هو سبب النقد عليه، فقد عدَّه المبرد بأنه بيت موضوع محدث،[1] وقال السيرافي بأنَّ قومًا روَوا عن المازني عن اللاحقي عن الأخفش أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (حذر) فعمل له البيت،[2] ونقل ابن عصفور أن المازني زعم "أن أبا يحيى اللاحقي أخبره أن سيبويه سأله: هل يحفظ بيتًا في إعمال فوضع له هذا البيت. قال: البيت مصنوع".[3]

وعلى هذا، فإن اللاحقي قد أقرَّ على نفسه بأنَّه قليل الأمانة، خائن في النقل، فنقله هذا أولى أن يكونَ غير مؤتمن فيه، ناهيك عن أن يكون محل اعتراضهم على سيبويه، فقد حكى اللاحقي عن نفسه ما يلحقه بسببه عار الأبد، ومن يكن بهذه الصورة يبعد أن يسأله سيبويه عن شيء، والبيت يروى أيضًا عن ابن المقفع.

وقد استبعد ابن عصفور وقوع مثل هذا مع سيبويه، ورأى أن ما ذكره أبو العباس المبرد لا يُلتفت إليه، لأنَّ سيبويه ذكر البيت، ولم يذكر أنَّ اللاحقي هو الذي أنشده، فليس مثل سيبويه من يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله، ولما كان البيت من دون نسبة تقوَّلَ المنتقدون على سيبويه وطعنوا في نسبة البيت وعدّوه مصنوعًا.[4]

ورأى الأعلم أنه كان هذا صحيحًا، فلا يضر ذلك سيبويه؛ لأن القياس يعضده، وقد جاء إثبات عمل (فَعِل) بما لا مجال للطعن فيه ولا سبيل للقدح فيه، وهو قول زيد الخير: [الوافر]

أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكرمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ

---

[1] المبرد، **المقتضب**، ج21/2.

[2] السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج443/1.

[3] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ص57.

[4] المصدر السابق، ص57.

والشاهد فيه أنَّ (عِرضيَ) منصوب بـ(مزقون) جمع (مَزِقٍ) على وزن (فَعِلٍ)، فأعملها وأجراها مجرى (مُمَزِّقِينَ)، وهو لا يحتمل غير هذا التأويل، فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع.[1] ووافق أبو عمر الجرمي (225هـ) سيبويه في إعمال (فَعِلٍ) فهو على وزن الفعل، فأشبه أن يكون جاريًا مجراه، فالقياس يوافق ما ذهب إليه سيبويه من إعمال (فَعِلٍ).[2]

الترجيح في المسألة

وممَّا تقدَّم يتبيَّن أن الراجح هو ما ذهب إليه أبو نصر القرطبي في فهم كلام سيبويه من إعمال وزن (فَعِل) عمل الفعل، إذ إن هذا التوجيه لا يخرج عن القياس الصرفي الذي استقرَّ عند أئمة العربية، كما أنَّه ثابت بالسماع في كلام العرب، وهو الأصل الذي يُحتكم إليه عند التعارض. وبناءً على ذلك، فإن اعتراض المبرِّد وتغليطه لهذا الفهم لا يقوم على حجَّة قوية، لافتقاره إلى دليل يمنع هذا الإعمال قياسًا أو سماعًا، مما يجعل رأي أبي نصر أقرب إلى أصول الصناعة النحوية ومنهج سيبويه في الاحتجاج اللغوي.

3. حذف أداة النداء مع الاسم النكرة وترخيمه

يُشترَطُ في الاسمِ المرادِ ترخيمُه في النداءِ شُروطٌ، أن يكونَ الاسمُ المرادُ ترخيمُه عَلَمًا، فتَقولُ: يا مالُ، يا عامُ، يا عائِشُ، ترخيمًا لمالِكٍ وعامرٍ وعائشةَ، ولا يجوز ترخيمُ: غلام، رسول... إلَّا المؤَنَّث بتاء التأنيثِ، فيجوزُ ترخيمُه عَلَمًا كان أو غيرَ عَلَم، بشرطِ أن تكونَ مقصودةً؛ وأن يكونَ مفردًا غير مُضاف، فلا يجوزُ ترخيم نحو: يا طلحةَ الخيرِ؛ وألَّا يكونَ مختصًّا بالنداءِ، و ألا يكونَ مندوبًا؛ فإنَّ المندوبَ لا يجوزُ ترخيمُه، سواءٌ لحِقَتْه الألِفُ أو لا، فلا يقال: وا عائِشَ، وا طلحَ، و ألَّا يكون مُستغَاثًا به فإنَّ المستغَاثَ لا يجوزُ ترخيمُه

[1] الأعلم الشنتمري، **تحصيل عين الذهب**، ص115، 116.

[2] السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج444/1.

كذلك، وألَّا تَقِلَّ حروفُه عن أربعةِ أحرُفٍ، فلا يرخَّمُ الثلاثيُّ، نحوُ سَعد وهِند وزيد، إلَّا أن يكونَ مُؤَنَّثًا بالتاءِ، فترخَّم مِثْلُ هِبَة، فتَقولُ: يا هِبَ.[1] وفي هذه المسألة يذكر أبو نصر أنَّ المبرد قد توهم في قول سيبويه (الاسم العام)، وبأنه أجاز ترخيمه نكرة، فردَّ أبو نصر على المبرد في قوله، وبيَّن مراد سيبويه من قوله (الاسم العام).

يقول أبو نصر القرطبي: "قوله في (باب الترخيم): وأما الاسم العام فنحو قول العجاج:[الرجز]

جَـارِي لاَ تَسْـــــنَـــتْـكِـرِي عَـذَيْـرِي[2]

قال أبو نصر: توَهم محمد بن يزيد لقوله: "الاسم العام" أنه أجاز ترخيمه نكرة، فأنكر ذلك عليه، وذلك غلط، وإنما أراد سيبويه –رحمه الله– أن هذا الاسم الذي هو نكرة في غير النداء، قد يجوز في النداء حذف (يا) منه في الشعر، وأن ترخمه إذا نويت به المعرفة".[3]

تحرير المسألة

تقدَّم أن من شروط ترخيم الاسم "كونه معرفة؛ لأنَّ المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها... فلا يرخَّم؛ نحو قول الأعمى: يا إنسانًا، خُذْ بيدي؛ لأنَّه نكرة".[4] ومن المسائل التي يمتنع فيها حذف حرف النداء مسألة نداء اسم الجنس غير المعيَّن، وهو النكرة غير المقصودة، كقول الأعمى: "يا رجلًا خذ بيدي"، وامتنع حذفُ حرف النداء هنا؛ لأنَّ الحذف لا يجوزُ إلا إذا كان المنادَى مُقبِلًا على المنادي، ومُتهيئًا لما يقوله له، وهذا لا يكون

---

[1] ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، (القاهرة: المطبعة المنيرية، د.ط، د.ت) ج2/ص19، 20.

[2] العجاج، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج231/2، 241، والمبرد، **المقتضب**، ج260/4، وابن السراج، **الأصول**، ج361/1.

[3] القرطبي، **شرح عيون كتاب سيبويه**، ص168،169.

[4] الأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 2005م)، ج251/2.

إلا في المعرفة[1]. يقول المبرد: "والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها، ولا يجوز أن تقول: رجلاً أقبل، ولا رجلاً من أهل البصرة أقبل، لأنها شائعة، فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء، وإلا فالكلام ملتبس".[2]

ويبدو من كلام أبي نصر القرطبي في هذه المسألة أنَّ المبرد قد أخطأ في فهم كلام سيبويه، فردَّ جواز ترخيم الاسم النكرة، وحذف حرف النداء معه، إلا أنه يفهم من كلام المبرد في المقتضب جواز حذف حرف النداء في المنادى المختوم بتاء التأنيث، يقول: "فأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التأنيث؛ لما يلزمها من التغيير، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة"(3)، كما صرح بترخيم المنادى المعرفة دون النكرة، يقول: "والترخيم داخل على المعارف؛ لأنها مثبتة مقصود إليها مبينة من غيرها، والنكرات شائعة غير معلوم واحدها".[4]

وقد ذكر هذه المسألة ابن ولاد الذي نقل في كتابه الانتصار أن المبرد قال: "قد أخطأ في هذا كله خطأً فاحشًا، وذلك أن قولك: جاري لا تستنكري عذيري، (جارية) هنا معرفة، الدليل على ذلك الترخيم، ولو كانت نكرة لزمها في النداء والتنوين والنصب، فلم يجُز ترخيمُها؛ لأنَّ المضاف لا يُرخَّم في النداء، لأنه جاء على الأصل، وكذلك النكرة، ولو جاز ترخيمها في النكرة لجاز في غير النداء؛ لأنه فيهما على الأصل"،[5] ورأى ابن ولاد أن "تسميته هذا نكرة صواب وليس بخطأ على ما ذكر، لأنه إنما معرفة في حال ندائها إياه واختصاصه بذلك، وإلا فهو نكرة قبل النداء، فكأنه قال: أن يحذف (يا) من النكرة إذا ناديتها، وإنَّما تصير هذه النكرة معرفة إذا اختصها بالنداء، وليست اسمًا غالبًا مختصًّا قبل النداء كزيد وعمرو، لأن زيدًا وما أشبهه معرفة قبل أن تناديه، وفي حال النداء كذلك".[6]

---

[1] المصدر السابق، ج207/2.

[2] **المقتضب**، ج261/4.

[3] المصدر السابق، ج259/4.

[4] المصدر السابق، ج264/4.

[5] ابن ولاد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، ص151.

[6] المصدر السابق، ص152.

ورأى الأعلم أن الشاهد فيه حَذْفُ حَرْفِ النداء ضرورةً من قوله: (جاري)، وهو اسمٌ مَنْكور قبل النداء، لا يَتَعَرَّفُ إلا بحرف النداء، وإنَّمَا يَطَّرِدُ الحَذْفُ في المعارفِ، وردَّ المبرِّدُ على سيبويه جَعْلَهُ (الجارية) نكرة، وهو يشير إلى جارية بعينها، فقد صارت معرفة بالإشارة. وقال: "لم يذهب سيبويه إلى ما تَأَوَّلَهُ المبرد عليه؛ من أنه نكرة بعد النداء، وإنما أراد أنه اسم شائع في الجنس، نُقِلَ إلى النداء وهو نكرة، وكيف يُتَأَوَّلُ عليه الغَلَط في مثل هذا، وهو قَدْ فرّق بين ما كان مقصودًا بالنداء من أسماء الأجناس وبينَ مَا لَمْ يُقصد قَصْدَه ولا اختص بالنداء من غَيرِهِ؛ بأنْ جَعَلَ الأوّلَ مَبْنِيًّا على الضَمّ بِنَاءَ زيدٍ وغَيرِه من المعارفِ، وجَعَلَ الآخرَ مُعْرَبًا بالنصب، وهذا من التعسف الشديد والاعتراض القبيح".[1] ورأى ابن هشام (761هـ) أنَّ المنادى المختوم بتاء التأنيث يجوز ترخيمه مطلقًا، فنقول في (هبة) علمًا: يا هب، وفي (جارية) لمغنّية: يا جاري.[2]

ونسب المرادي إلى المبرد أنَّه قد اشترط في ترخيم الاسم المؤنث المنتهي بالهاء أن يكون علمًا، ومنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه[3]، وهذا ما ذكره السيوطي (911هـ) من أنَّ الاسم المختوم بتاء التأنيث إنْ كان علمًا، لا خلاف في ترخيمه، وإن كان نكرةً مقصودةً، ففيه خلاف؛ حيث ذهب المبرد إلى أنَّه لا يجوز ترخيمها، وردَّه الجمهور بنحو قوله:[الرجز]

يَا ناقُ سِـــيْرِي عَـنَـقًـا فَسِـــيْـحًـا[4]

وقد فسَّر ابن يعيش (643هـ) علة جواز الترخيم فيما كان آخره تاء التأنيث الذي

---

[1] الأعلم الشنتمري، **تحصيل عين الذهب**، ص323.

[2] ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد نوري بن محمد بارتجي، (الرياض: دار المغني، ط1، 1429هـ-2008م)، ص299.

[3] المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1422هـ-2001م)، م1130/4.

[4] السيوطي، **همع الهوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1998م)، ج60/2.

رأى أنَّ الترخيم سائغ في ذلك، وإن لم يكن علمًا، نحو: (يا ثُبَ، ويا عِضَ) في (ثُبةٍ، وعِضَةٍ)؛ لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث، ولأن تاء التأنيث تُبدَل هاءً في الوقف أبدًا مطردًا، ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفَيِ التأنيث، لذا فقد ساغ حذفها، وكان أولى لما يحصل من الخفَّة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة؛ لأنّ التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء؛ يُسهّل تغييرها بالحذف، ولأنّ التغيير مؤنس بالتغيير ، فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها –قلَّت حروفها أو كثرت، شائعاً كان أو خاصاً–، نحو قولك في الخاص: يا سَلمَ أقبل، وفي النكرة الشائع تقول: يا عاذل أقبلي، ويا جاري، يريدون: يا جارية".[1]

الترجيح في المسألة

ومما تقدَّم، فالراجح أنَّ ما ذهب إليه أبو نصر القرطبي في فهمه لمراد سيبويه من جواز حذف حرف النداء مع الاسم النكرة وترخيمه إذا نويت فيه المعرفة؛ هو الصحيح، خصوصًا أنه رأي الجمهور، ولأنَّ ما ذهب إليه المبرد من عدم جواز ترخيمه مردود بورود السماع بترخيمه.

4. تصغير مُقْعَنْسِس:[2]

يورد أبو نصر القرطبي رأي سيبويه في تحقير (مُقْعَنْسِس)، حيث يحذف النون وإحدى السينين، ثم يردُّ رأي المبرد الذي اختار في التصغير حذف الحرف الزائد وإبقاء الملحق.

قال أبو نصر القرطبي: "قوله في (باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات)، وإذا حقَّرت: مُقْعَنْسِس؛ حذفت النون وإحدى السينين؛ لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع، فإن شئت قلت: مُقَيْعِسٌ، وإن شئت [قلت]: مُقَيْعِيسٌ".[3]

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج20/2.

[2] القعس: خروج الصدر ودخول الظهر وهو ضد الحدب، والمقعنسس الشديد، ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار القلم للملايين، ط4، 1990م)، مادة /قعس/، ص964.

[3] سيبويه، **الكتاب**، ج429/3.

قال أبو نصر: "فإن قال قائل: هلا ثَبَتَتِ النون وحُذِفت الميم، فيكون تحقيره (قُعَينس، وقُعِينيس)؟ فالجواب أنه ليس في الكلام: (فَعْنَل) ولا (فَعَانِل)، فكذلك لا يكون فيه (فُعَيْنِل)، فوجب لذلك حذف النون وإبقاء الميم؛ ليكون على مثال في الكلام وذلك (مُفَيْعِل)، فترك تحقيره حين وجد عنه مندوحة بمثال يكون في الكلام، ولو لم يجدها لحقِّر الاسم عليه، وإن لم يكن له مثال في الكلام. فإن قال: لِمَ أثْبَتَّ الميم وهي من حروف الزوائد، وحذفت السين وهي من حروف الأصل في نحو هذا الموضع، ولا تزاد إلا في (استفعل) وما تصرف منه، وفي التضعيف؟

فالجواب: أن الميم إذا وقعت في أول الكلمة رابعة فصاعدًا زائدة أبدًا حتى تأتي باشتقاق أنها من نفس الكلمة، فقد تبين بهذا أن الميم في هذا الموضع قد تحتمل أن تكون أصلية باشتقاق، وإنما يحكم لها بالزيادة بغير ثبت حملاً على الجمهور الأعمّ الذي يكون فيه الاشتقاق، وإن كان يمكن أن تكون من حروف الأصل، فأنت في هذه الحال على غير يقين أن تكون زائدة أو أصلية، وحروف الأصل كلها إذا ضوعفت فاءً أو عينًا فإن أحد المضاعف زائد أبدًا بلا تكلف اشتقاق، فكذلك كان الحرف الذي يحتاج فيه إلى الاشتقاق ويشكُّ فيه أن يكون زائدًا أو أصليًّا، وإن كان من الحروف الزوائد أولى بالثبات في التحقير والجمع الذي على مثال مفاعل.

وخالفة محمد بن يزيد واختار (قُعَيْس، وقُعَيْسِيْس)، وغلطه بَيِّنٌ قد أوضحته، ونظير غلطه في هذا اختياره (عُثَيْلِل) في تصغير (عْثْوَلٌّ)،[1] والصواب (عُثَيَّل وعُثَيْول) على قول سيبويه[2] –رحمه الله–، وقياسه قياس (مُقْعَنْسِس)".[3]

---

[1] المبرد، **المقتضب**، ج245/2.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج430/3.

[3] القرطبي، **شرح عيون كتاب سيبويه**، ص227–229.

تحرير المسألة

أورد أبو نصر القرطبي رأي سيبويه في تحقير (مُقْعَنْسِس)، فإنه يحذف النون وإحدى السينين في التحقير، فيقول: (مُقَيْعِس، ومُقَيْعِيس)، ودليله على ذلك تكسيره على (مقاعس)، فحُذفت النون وإحدى السينين، يقول: "فأما (مُقْعَنْسِس) فلا يبقى منه إذا حُذفت إحدى السينين زائدة خامسة تَثبت في تكسيرك الاسم للجمع، والتي تبقى هي النون، ألا ترى أنه ليس في الكلام (مَفاعِنلُ)"،[1] وقد تبعه ابن السراج،[2] والفارسي،[3] وابن جنّي (392هـ)،[4] وابن يعيش،[5] وقد علَّلوا لما ذهب إليه سيبويه بأن الميم في (مُقْعَنْسِس) لا تحذف عند التحقير؛ لأنها جاءت لمعنى الفاعل.

أما المبرد، فقد ذهب في تصغير الأسماء المزيدة إلى حذف الحرف الزائد وإبقاء الملحق، فالملحق عنده كالأصلي، فيقول: "وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعَنْسِس): (مُقَيْعِس، ومُقَيْعِيس)، وليس القياس عندي ما قال، لأن السين في (مُقْعَنْسِس) مُلحقة، والملحق كالأصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس: (قُعَيْس، وقُعَيْسِيْس) حتى يكون مثل: (حُرَيْجِم، وحُرَيْجِيم)"[6]، أي: بحذف النون والميم الزائدتين على وزن (فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل)، فيكون ملحقًا بـ(مُحْرَنْجِم)، فتقول في تصغيره: (حُرَيْجِم، وحُرَيْجِيم).

وقد ردَّ ابن ولاد على المبرد في كتابه (الانتصار) ردًّا مطولاً، خلاصته أن المبرد جوَّز حذف الحرف الزائد، وإبقاء المكرر الملحق بالأصول في (عِثْول)، فقال في تصغيرها: (عُثَيْلٌ) ، وقد جوَّز في موضع آخر تصغير (مقدَّم) على (مقيدم)؛ فحذف الدال المكررة،

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، ج429/3.

[2] ابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1417هـ–1996م)، ج43/3.

[3] الفارسي، الحسن بن أحمد، **التكملة**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (بيروت: عالم الكتب، ط2، 1419هـ–1999م)، ص507.

[4] ابن جني، عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، (القاهرة: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت)، ج478/2.

[5] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج131/5.

[6] المبرد، **المقتضب**، ج251/2، 252.

وأبقى الميم التي جاءت لمعنى، فيرى ابن ولاد أن الحرف المكرر عن الأصل كالحشو؛ لذلك جاز حذفه، وهذا يناقض ما ذهب إليه المبرد في تصغير (مُقْعَنْسِس) على (قَعَيْسِس)، فقد حذف الميم وأبقى السينين، وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق للمكرر، ويختم ابن ولاد حديثه بأن الميم أولى من الملحق؛ لأن فيها معنى، وليس في الملحق معنى في البناء، وهذا ما جاء عليه كلام العرب.[1]

غير إن محقِّق كتاب المقتضب (عبد الخالق عضيمة) نفى عن المبرِّد ما اتَّهمه به ابن ولاد من تناقض، فقال: "ليس في كلام المبرد تناقض، فهو يؤثر بقاء التكرير الذي للإلحاق، سواء كان معه زائد آخر للإلحاق نحو: (عِثْوَل)، أم زائد دل على معنى، كما في نحو: (مُقْعَنْسِس)، أما التكرير الذي ليس للإلحاق؛ فيحذف إن كان معه زائد دلَّ على المعنى نحو (مُحْمَرٌ، ومقدّم).[2]

وذكر ابن جني أن العرب تحذف الحرف الأصلي، وتُبقي الزائد إذا كان لمعنى، فقال: "وقد حذفوا الأصل عند الخليل للزائد، وإن كانا متساوي المعنيَيْن، فكان ذلك جائزاً عندهم، ومسموعًا في لغتهم، فما ظنُّك بالحرف الزائد إذا كان ذا معنى؟! وذلك قوله:[الرجز]

بَـنِي عُـقَـيـل مَـاذِهِ الخَـنَـافـق المـالُ هَـدْيُ والنَّسَـــاءُ طَـالِـقُ

فالخنافق جمع (خَنفقيق)، فالنون والقاف الأولى عند الخليل هما الزائدتان لمعنى الإلحاق، والثانية الأصل وهي محذوفة"[3]، ويرى أن هذا يقوّي مذهب سيبويه في تصغير (مُقْعَنْسِس) على (مُقَيْعِس)، وتكسيره على (مقاعس)؛ حيث حذف الحرف الأصلي في (خنفقيق) وهو القاف الثانية، وبقيت النون وهي زائدة غير مكررة، ويدلُّك على ذلك تكسيره على (خنافق).

---

[1] ابن ولاد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، ص215-217.

[2] المبرد، **المقتضب**، ج252/2.

[3] ابن جني، **الخصائص**، ج478/2.

أما الرضي (686هـ)، فيرى أن قول سيبويه أولى، وأيده فيما ذهب إليه؛ في أن الأولى في تصغير (مُقْعَنْسِس) على (مُقَيْعِس)، فإن كانت السين الأولى المحذوفة، فهي الأصلية فقد جوَّز حذفها وقوعها طرفًا، وإن كانت المحذوفة السين الثانية التي ألحقت بالحرف الأصلي، فقد حذفت لقربها من الطرف، أما الميم فلا يجوز حذفها؛ لأن لها قوة التصدر، مع كونها مطَّردة في إفادة المعنى.[1]

وعلة سيبويه وحجته أن ميم (مُقْعَنْسِس) لها حق التصدر، ولوقوعها أول الكلمة فحذفها غير ممكن؛ لحق الصدارة، فيمكن حذف السين بدلها، وهي من أحرف الزيادة وموضعها طرف وهو محل الحذف، ولذلك حذفها أولى من حذف الميم التي لها حق الصدارة، وإن كانت السين في (مُقْعَنْسِس) هي للإلحاق بحرف أصلي إلا أن حذفها أولى من حذف الميم.

وحجة المبرد فيما اعتمد عليه في حذف الميم في (مُقْعَنْسِس) أن الميم هنا مقيسة بنظيرتها (مُحْرَنْجِم)، وعند التصغير تحذف منه الميم فتقول: (حُرَيْجِم، وحُرَيْجِيم)، فإذا جاز حذف الميم مع النون في (مُحْرَنْجِم) عند تصغيره؛ فيجوز تصغير (مُقْعَنْسِس) على (قُعَيْس، وقُعَيْسِيْس)، بحذف الميم والنون، لأن السين في (مُقْعَنْسِس) ملحقة، والملاحق لها حقُّ الأصول، أما الميم فغير ملحقة.

الترجيح في المسألة

وممَّا تقدَّم يظهر أن الراجح هو ما ذهب إليه المبرِّد من أن تصغير (مُقْعَنْسِس) يكون على (قُعَيْس، وقُعَيْسِيْس)، إذ تؤول أوزانهما إلى (فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل)، وهما من الصيغ المختصَّة بتصغير هذا البناء. أمّا التصغير على (مُقَيِّعِس، ومُقَيِّعِيس)؛ فإن وزنهما يكون (مُفَيْعِل، ومُفَيْعِيل)، وهي صيغ أبعد عن الأصل من جهة الصنعة الصرفية. وبناءً على

[1] الرضي، محمد بن الحسين، **شرح الشافية**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1402هـ- 1982م)، ص259، 260.

ذلك، تكون الصيغة الأولى أولى بالاعتماد؛ لاختصاصها بالبناء وموافقتها لأصول التصغير عند أئمة العربية.

الخاتمة

تناول البحث اعتراضات أبي نصر القرطبي على المبرِّد في نقوده على سيبويه في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه)، وكان مرتكز البحث مقارنة بين آراء هؤلاء العلماء، فالخلاف في النحو لم ينحصر بين علماء مدينتي البصرة والكوفة فقط، إنما حدث كذلك بين علماء المذهب الواحد، لكنه لم يصل إلى درجة المناظرات والمناقشات الحادة، كما تبيّن أن هذه لا تمثِّل معارضة حقيقية للمذهب البصري، بقدر ما تُعدُّ تبيينًا لمذهبه وتعظيمًا لأئمته، وعلى رأسهم سيبويه وكتابه، الذي حظي بمكانة رفيعة في نفوس النحاة، كما دلَّ على ذلك ما أورده ابن النديم من تعظيم المبرِّد للكتاب واستعظامه لمادته العلمية.

وقد مثَّلت اعتراضات هارون بن موسى القرطبي على المبرد نموذجًا راقيًا للحوار العلمي في التراث النحوي العربي، إذ أظهر القرطبي من خلال هذه الاعتراضات قدرة عالية على التحليل والموازنة بين الآراء، مع وفاء لمنهج سيبويه دون تعصُّب، واستقلال فكري يُبرز قيمة المدرسة الأندلسية في تطوير الدرس النحوي. ويؤكد البحث، في ضوء ذلك، أن تفاعل العلماء مع التراث النحوي لم يكن مجرد نقل أو تكرار، بل كان ممارسة نقدية واعية أسهمت في ترسيخ القواعد، وتهذيب الخلاف، وإغناء البحث اللغوي نظريًا وتطبيقيًا. كما أسهم هذا الخلاف العلمي في توسيع دائرة الاجتهاد النحوي، وتدقيق المصطلحات، وتعميق النظر في قضايا القياس والسماع، وهو ما كان له أثر بالغ في نضج علم النحو واستقراره عبر العصور.

ومن أبرز نتائج هذا البحث:

1. استحضار أبي نصر القرطبي للكتاب، وإحاطته بما فيه، وانتصاره لسيبويه في اعتراضاته على المبرد بحجج علمية مدروسة.
2. ثقة أبي نصر القرطبي المطلقة في عِلم سيبويه، وجعل كلامه دليلاً على الصحة، وحمل ما يقول على ثبوته عنده وجهل غيره به.
3. أن اعتراضات القرطبي على المبرد لم تكن انفعالية أو تقليدية، بل قامت على تحليل دقيق ونقاش موضوعي رصين.
4. أن التفاعل النقدي مع كتاب سيبويه أسهم في حفظ مكانته العلمية، إذ ظل محورًا للنقاش والشرح والاعتراض عبر القرون.
5. أن المآخذ النحوية بدأت بين الرواد الأوائل الذين وضعوا علم النحو، وأسهمت في بلورة مفاهيمه وتقعيد مسائله.
6. أن نقود المبرِّد، في مجملها، تندرج في إطار الخلاف في الفروع لا في الأصول، مما يدل على وحدة المنهج العام للمدرسة البصرية.
7. إبراز الجهود العلمية التي بذلها العلماء اللاحقون للمبرِّد، إذ تناولوا هذه المآخذ بالتحليل والنقد، وأسهموا في توضيح قضايا النحو والصرف وتعميق فهمها.
8. بيان الأثر الإيجابي لهذا الخلاف في إثراء الدرس النحوي، وتوسيع آفاق البحث، وترسيخ منهج النقد العلمي القائم على الحجة والدليل.

وتوصي الدراسة بضرورة التوسُّع في دراسة الاعتراضات النحوية داخل المذهب الواحد، ولا سيما في تراث المدرسة الأندلسية، لما تمثّله من نموذج ناضج للحوار العلمي، وما تحمله من إضافات منهجية تسهم في إعادة قراءة التراث النحوي قراءة نقدية واعية، تجمع بين الوفاء للأصول والانفتاح على الاجتهاد والتطوير.

References:

المراجع:

Abū Naṣr al-Qurṭubī, Hārūn ibn Mūsā, *Sharḥ ʿUyūn Kitāb Sībawayh*, ed. ʿAbd Rabbih ʿAbd al-Laṭīf ʿAbd Rabbih Hārūn, (Cairo: Maṭbaʿat Ḥassān, 1st ed., 1404H–1984).

al-Aʿlam al-Shantamarī, Yūsuf ibn Sulaymān, *Taḥṣīl ʿAyn al-Dhahab min Maʿdin Jawhar al-Adab fī ʿIlm Majāzāt al-ʿArab*, ed. Zuhayr ʿAbd al-Muḥsin Sulṭān, (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 2nd ed., 1415H–1994).

al-Azharī, Khālid ibn ʿAbd Allāh, *Sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ*, ed. Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2nd ed., 2005).

al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir ibn ʿUmar, *Khizānat al-Adab*, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, (Cairo: Maktabat al-Khānijī, n.ed., n.d.).

al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir ibn ʿUmar, *Sharḥ Abiyāt Mughni al-Labīb*, eds. ʿAbd al-ʿAzīz Rabāḥ and Aḥmad Yūsuf Daqāq, (Beirut: Dār al-Maʾmūn lil-Turāth, 2nd ed., 1414H).

al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, *al-Taʿlīqah*, ed. ʿAwaḍ ibn ʿAwaḍ al-Qūrī, (Cairo: Maṭbaʿat al-Amānah, 1st ed., 1410H–1990).

al-Fārisī, *al-Takmilah*, ed. Kāẓim Baḥr al-Marjān, (Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 2nd ed., 1419H–1999).

al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād, *Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah*, ed. Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār, (Beirut: Dār al-Qalam lil-Malāyīn, 4th ed., 1990).

al-Kubaysī, Mahmūd Fawzī ʿAbd Allāh, "Sībawayh bi-ʿuyūn Andalusiyyah: Abū Naṣr Hārūn ibn Mūsā al-Qurṭubī anmūdhajan", *Route Educational & Social Science Journal (RESS Journal)*, vol. 7, no. 7, July 2020, pp. 24–48.

al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd, *al-Muqtaḍab*, ed. Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAẓīmah, (Egypt: Wizārat al-Awqāf, 3rd ed., 1415H–1994).

al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim, *al-Janā al-Dānī*, eds. Fakhr al-Dīn Qabāwah and Muḥammad Nadīm Fāḍil, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1413H–1992).

al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim, *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik*, ed. ʿAbd al-Raḥmān ʿAlī Sulaymān, (Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī, 1st ed., 1422H–2001).

al-Qifṭī, ʿAlī ibn Yūsuf, *Inbāh al-Ruwāt*, ed. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (Cairo, Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī & Muʾassasat al-Kutub al-Thaqāfiyyah, 1st ed., 1406H–1986).

al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥusayn, *Sharḥ al-Shāfiyyah*, ed. Muḥammad Nūr al-Ḥasan et al., (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, n.ed., 1402H–1982).

al-Raḍī, *Sharḥ al-Kāfiyah*, Yūsuf Ḥasan ʿUmar (Ed.) (Libya: Jāmiʿat Qār Yūnis, 1975).

al-Rummānī, ʿAlī ibn ʿĪsā, *Maʿānī al-Ḥurūf*, ed. ʿIrfān ibn Salīm al-ʿAshā Ḥasūnah, (Beirut: al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, n.ed., n.d.).

al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aybak, *al-Wāfī bi-al-Wafayāt*, eds. Aḥmad al-Arnāʾūṭ and Turkī Muṣṭafā, (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1st ed., 1420H–2000).

al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh, *Sharḥ Kitāb Sībawayh*, eds. Aḥmad Ḥasan Mahdalī and ʿAlī Sayyid ʿAlī, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1429H–2008).

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, *Bughyat al-Wuʿāt*, ed. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (Cairo: Maṭbaʿat ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1st ed., 1384H–1965).

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, *Hamaʿ al-Hawāmiʿ*, ed. Aḥmad Shams al-Dīn, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1418H–1998).

al-ʿUtaybī, Ghāzī ibn Khalaf, "al-Istidlāl bi-ʿibārat al-Kitāb ʿalā bayān murād Sībawayh: Sharḥ ʿUyūn Kitāb Sībawayh li-Abī Naṣr al-Qurṭubī (d. 401 AH) anmūdhajan", *Majallat al-ʿUlūm al-ʿArabiyyah*, no. 71, Rabīʿ al-Thānī 1445 AH, pp. 13–94.

al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq, *al-Jumal fī al-Naḥw*, ed. ʿAlī Tawfīq al-Ḥamd, (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1st ed., 1404H–1984).

al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq, *Majālis al-ʿUlamāʾ*, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, (Cairo: Maktabat al-Khānijī, 3rd ed., 1420H–1999).

al-Zarkalī, Khayr al-Dīn, *al-Aʿlām*, (Beirut: Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, 15th ed., 2002).

Dīwān al-Farazdaq, ed. ʿAlī Fāʿūr, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1407H–1987).

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarrī, *al-Uṣūl fī al-naḥw*, ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 2nd ed., 1417H–1996).

Ibn ʿAṣfūr, ʿAlī ibn Muʾmin, *Sharḥ Jumal al-Zajjājī*, ed. Fawwāz al-Shaʿʿār, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1419H–1998).

Ibn Bashkuwāl, Khalaf ibn ʿAbd al-Malik, *Kitāb al-Ṣilah*, ed. Ibrāhīm al-Abyārī, (Cairo, Beirut: Dār al-Kitāb al-Miṣrī & Dār al-Kitāb al-Lubnānī, 1st ed., 1410H–1989).

Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf, *Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik*, ed. Muḥammad Nūrī ibn Muḥammad Bārtijī, (Riyadh: Dār al-Mughnī, 1st ed., 1429H–2008).

Ibn Jinnī, ʿUthmān ibn Jinnī, *al-Khaṣāʾiṣ*, ed. Muḥammad ʿAlī al-Najjār, (Cairo: al-Maktabah al-ʿIlmiyyah, n.ed., n.d.).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, *Sharḥ al-Tashīl*, eds. ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid and Muḥammad Badawī al-Mukhtūn, (Cairo: Dār Hajr, 1st ed., 1410H–1990).

Ibn Wullād, Aḥmad ibn Muḥammad, *al-Intiṣār li-Sībawayh ʿalā al-Mubarrad*, ed. Zuhayr ʿAbd al-Muḥsin Sulṭān, (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1st ed., 1416H–1996).

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī, *Sharḥ al-Mufaṣṣal*, (Cairo: al-Maṭbaʿah al-Munīriyyah, n.ed., n.d.).

Ibrāhīm, Muṣṭafā, wa-ʿIṣām al-Kūsī, "Intiṣār Abī Naṣr al-Qurṭubī li-Sībawayh ʿalā mukhālifīhi fī kitābihi Sharḥ ʿUyūn Kitāb Sībawayh: Dirāsat baʿḍ al-masāʾil anmūdhajan", *Majallat al-Dhākirah*, vol. 1, no. 10, 2022, pp. 28–43.

Kaḥḥālah, ʿUmar Riḍā, *Muʿjam al-Muʾallifīn*, (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, n.ed., n.d.).

Muṭlaq, Albīr Ḥabīb, *al-Ḥarakah al-Lughawiyyah fī al-Andalus*, (Beirut: al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, n.ed., 1967).

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān, *al-Kitāb*, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, (Cairo: Maktabat al-Khānijī, 3rd ed., 1408H–1988).

Guidelines to Contributors

At-Tajdid is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number (s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g., name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismā'īl, *al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("….").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number (s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should be saved in Rich Text Format (RTF) and sent to https: //journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/tajdid/dd:

At-Tajdid

A Refereed Intellectual Biannual
Published by International Islamic University Malaysia

Volume 30 January 2026 / Sha'ban 1447 Issue No. 59

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Rahmah Ahmad H. Osman

Editor
Dr. Muntaha Artalim Zaim

Associate Editor
Dr. Nursafira Binti Ahmad Safian
Dr. Muhammad Anwar Bin Ahmad

Language Assessor
Dr. Abdulrahman Alosman

Editorial Boards

Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk
Prof. Datin Dr. Rusni Hassan
Prof. Dr. Mohamad Akram Laldin
Prof. Dr. Yumna Tarif Khuli
Prof. Dr. Asem Shehadah Ali
Prof. Dr. Fuad Abdul Muttalib
Prof. Dr. Mehmet Ozsenel

Prof. Dr. Ali S. Shayea
Prof. Dr. Akmal Khuzairy Abd. Rahman
Prof. Dr. Ahmed Ragheb Ahmed Mahmoud
Assoc. Prof. Dr. Abdulrahman Helali
Dr. Abdulrahman Alhaj
Dr. Marwa Fikry
Dr. Homam Altabaa

Volume 30, Issue 59, Sha'ban 1447 / January 2026

At-Tajdid

A Refereed Arabic Biannual

Articles

- **The Crime of Offenses Against Public Funds in Islamic Jurisprudence and the Applicable Law in Palestine** — **Salim Ali Rjoub, Sameer M Awawde**
- **Ibn al-Subkī's Additions and Divergences in *"Jamʿ al-Jawāmiʿ"* from al-Bayḍāwī's *"Minhāj al-Wuṣūl"* in Issues Concerning the Imperative *(al-Amr)*** — **Idris Ahmed Salim Al-Maini, Muhammad Said bin Khalil Al-Mujahed**
- **Leadership and Awareness in the Prophetic Daʿwah Methodology: A Study of the Components of Contemporary Daʿwah Influence** — **Saif Salim Saif Alhadi**
- **The Purposes of Fatwa: A Study of Terminology, Foundations, Guidelines, and Applications in Contemporary Banking Developments** — **Mohammad Abdullah Rashed Al-Bathali**
- **The Objections of Hārūn ibn Mūsā al-Qurṭubī (d. 401 AH) to al-Mubarrid (d. 285 AH) in His Critiques of Sībawayh (d. 180 AH): A Presentation and Analysis** — **Muhannad O. H. Rannah**
- **Applications of the Subjective Criterion in the Theory of Abuse of Rights under the Jordanian Civil Code: A Presentation and Analysis** — **Yasmeen Mohammad Khaled Mansour**
- **Employing Qurʾanic Stylistic Conventions in the Interpretation of Verses according to Taha Jaber Al-Alwani** — **Tugba Yildizbakan, Ziad al-Daghamin**
- **ʿAbd al-Ḥusayn al-ʿUbaydī and His Position on Ṣaḥīḥ al-Bukhārī in the Book: *"Jawlah fī Ṣaḥīḥ al-Bukhārī: Ḥiwār bayna al-Naql wa al-ʾAql"*: An Analytical and Evaluative Study of Hadiths Accused of Being Fantastical Tales** — **Adi Hazmi Mohd Rusli**
- **The Methodology of Reform in the Missions of the Prophets in Confronting Corruption: A Qur'anic Analytical Study** — **Zobair Sultan**

ISSN 1823-1926

9 771823 192005

International Islamic University Malaysia